أثر بعض التشريعات الزراعية خلال فترة التسعينيات على بعض المتغيرات الإقتصادية - بالتطبيق على محافظة البحيرة

أحمد على فتحي[١]- **محمود معوض** [٢]- **سامى السعيد** [٣]- **عزت سلامة**
١) باحث بقسم الإقتصاد، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس ٢) كلية الزراعة، جامعة عين شمس ٣) شعبة الدراسات الإقتصادية، مركز بحوث الصحراء ٤) كلية الحقوق، جامعة عين شمس

المستخلص

تحددت أهداف البحث فى التعرف على بعض الخصائص الإقتصادية للمبحوثين من فئة المتضررين من تحرير العلاقة الإيجارية وتم تعويضهم بتوزيع الأراضى الصحراوية عليهم وذلك قبل وبعد تطبيق القانون رقم ٩٦ لعام ١٩٩٢ مما يشير إلى طبيعة الأثار والتغيرات الناجمة عن تطبيقه وتوزيع الأراضى الصحراوية وإتاحة فرص العمالة الزراعية ، وتم إختيار محافظة البحيرة لإجراء هذا البحث بها حيث يقطن بها أكبر عدد من المزارعين المتضررين من تطبيق القانون ٩٦ لعام ١٩٩٢، وإختيار قريتين من مراقبة الإنطلاق بهما أكبر عدد من المتضررين وهما قرية الطبرانى وقرية الإمام مالك .

وبذلك يصل حجم مجتمع الدراسة المختار ٣٤٣٧ مزارعاً متضرراً وتم إختيار ١٧٢ مزارعاً متضرراً كعينة عشوائية بسيطة من بين مزارعى القريتين يمثلون نسبة ٥% تقريباً من إجمالى مجتمع الدراسة المختار والتى تم سحبها بأسلوب العينة العنقودية ، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الإعتماد على إستمارة الإستبيان كأداه لجمع البيانات ، ويتضح من النتائج أن أهم المشاكل التى تواجه المبحوثين مرتبة حسب أهميتها النسبية هى عدم وجود منافذ تسويقية تعاونية وتلاعب الوسطاء بأسعار المحاصيل الزراعية ، ونقص التمويل والتسهيلات الإئتمانية وإرتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج ، وأظهرت النتائج وجود علاقة معنوية سالبة على مستوى معنوية ٠،٠١ بين حالة المسكن ، والمستوى الإقتصادى قبل وبعد تطبيق القانون.

كما توصى الدراسة فى ضوء النتائج البحثية بضرورة الإهتمام بسياسة توزيع الأراضى المستصلحة على المعدمين من الزراع الريفيين والبدو فضلاً عن شباب الخريجين ، حيث ثبت أثرها فى تحسين مستوى المعيشة للمنتفعين وإنتعاش أحوالهم الإقتصادية والإجتماعية مما يترتب عليه نجاح البرامج التنموية بصفة عامة ، وضرورة الحرص على توفير منافذ تسويقية

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

تعاونية للحاصلات الزراعية بمناطق الإستصلاح الجديدة للحد من تلاعب الوسطاء بأسعارها ، وتوفير التسهيلات الإئتمانية والتمويلية ، وكذلك توفير مستلزمات الإنتاج بأسعار تعاونية ، وتوفير ورش صيانة المعدات الزراعية.

كلمات مفتاحية: قانون تنظيم العلاقة الإيجارية– المتغيرات الإقتصادية– الأراضى الزراعية

المقدمة

أن القانون الزراعى هو المنظم للمشروع الزراعى فى كافة جوانبه وينظم العلاقات الناشئة عن الإستغلال الزراعى وبالتالى يتكون من مجموعة القواعد القانونية التى تنظم كل ما يرتبط بالزراعة ويختص بتنظيم النشاط الزراعى ، ويتسع هذا القانون ليستوعب كل ما يرتبط بالإستغلال الزراعى من إئتمان وتعاون زراعى وحماية للبيئة الزراعية فهو قانون مهنى له ذاتية مستقلة.

يخاطب القانون الزراعى وسطاً إجتماعياً معيناً يتمثل فى المزارعين أو من يمتهنون الزراعة فهو يُعتبر قانون خاص يراعى ضعف المزارع والمخاطر التى يتعرض لها الإنتاج الزراعى ويحمى البيئة الزراعية من الأضرار التى إعتلت صحتها وتحديد المتسبب فيها وتحديد أسبابها ووضع الحلول لها ، ويؤكد على أن العبرة فى حماية المزارع والبيئة الزراعية ليست بوجود القانون الزراعى بل بتفعيل قواعد هذا القانون وإحترامها وإستيعاب المشاكل وتوفير الحلول الفنية لمواجهتها ، لأن حماية البيئة والقضاء على مشاكلها تحتاج إلى حلول فنية بجانب قواعد قانونية جدية وهذا يتطلب الإعتماد على الكفاءات الفنية المتخصصة عند التعامل مع هذه المشاكل وتوفير الحلول والبدائل الفنية لمواجهتها.(سلامة ، ٢٠١٦، ص٥، ٦).

فالحق فى التنمية هو حق مرتبط بحق تقرير المصير حيث تجنيد الموارد بهدف رفع مستوى الحياة مع إعتبار المشاركة فى التنمية والإفادة منها حق للأفراد لكونهم محور عملية

التنمية غير القابلة للتصرف ذو البعد الإقتصادى والإجتماعى والثقافى والسياسى إبتغاء توفير الحد الادنى للمعيشة. (الشحى ، ٢٠١٧، ص ١).

ولذلك قامت الدولة بتحرير العلاقة بين المالك والمستأجر فى الأراضى الزراعية وإعادة توزيع المستأجرين الذى تم سحب الأراضى المستأجرة من حيازاتهم وتوزيع أراضى صحراوية كتعويض مناسب لهم وكذلك للتوسع فى مساحة الأراضى الزراعية والعمل على زيادة الإنتاجية الزراعية لتوطين الزيادة السكانية المضطردة فى المجتمع ، لذا كان تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر جزء من قانون الإصلاح الزراعى الأول الذى صدر فى التاسع من سبتمبر برقم ١٧٨ لعام ١٩٥٢ وحدد القيمة الإيجارية بسبعة أمثال الضريبة المفروضة على الأرض مع ضمان أن تكون هذه العلاقة تعاقدية وغير محددة المدة ، وشهدت مصر منذ بداية الثمانينات تغيرات هيكلية كبيرة خاصة فى القطاع الزراعى تضمنت رفع الدعم عن المدخلات الزراعية وزيادة أسعار بيع الحاصلات الزراعية وإلغاء التسليم الإجبارى لحصص من المحاصيل وكذلك الدورة المحصولية الإجبارية وتشجيع القطاع الخاص على التعامل فى المدخلات والمخرجات الزراعية إلى أن صدر تعديلات بقانون يحمل رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢ وهو ما يُعرف بإسم قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر للأراضى الزراعية.

هذا القانون نص على زيادة مباشرة فى إيجار الأراضى بحيث تصبح القيمة الايجارية ٢٢ مثل الضريبة على الارض بدلاً من سبعة أمثال وذلك لفترة إنتقالية، وأعطى القانون الجديد المُلاك الحق فى إنهاء العلاقة الإيجارية من طرف واحد بعد فترة إنتقالية مدتها خمس سنوات تنتهى فى أكتوبر ١٩٩٧ ، مما لا يمكن معه التقليل من شأن آثار هذا القانون على العلاقات الزراعية والحياة الإجتماعية بالريف المصرى.

كما إستحدث القانون الجديد رقم ٩٦ لعام ١٩٩٢ أربع بنود جديدة منها النص على كفالة الدولة بتعويض المستأجرين بمسكن جديد قبل إخلاء مسكنه إذا وقع بالأرض المستأجرة وإعطاء المستأجر الذى لا يملك حيازة أخُرى الأولوية فى تملك أرض من تلك التى تقوم بإستصلاحها.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

وقد ترتب على تطبيق القانون الجديد المشار إليه طرد آلاف المستأجرين من الأرض الزراعية التى كانت بحوزتهم ، كما أن قضية العلاقة الإيجارية ذات أبعاد إجتماعية متداخلة وتمس التنمية الاقتصادية والإستقرار الإجتماعى فى الريف المصرى مما يجعل من قضية تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر للأراضى الزراعية جديرة بالإهتمام والدراسة ، لذا بات من الضرورى دراسة بعض الآثار الإجتماعية والإقتصادية الناجمة عن تطبيق هذا القانون على فئة المستأجرين الذين تم طردهم من الأراضى الزراعية التى كانت بحوزتهم وتولت الدولة تعويضهم بتوزيع الأراضى الصحراوية المُستصلحة عليهم .(هيكل ، ٢٠٠٣، ص ٥).

مشكلة البحث

لما كان القانون أحد المحاور الأساسية المُستخدمة لتنظيم ضوابط الإنتاج الزراعى فى مصر ونظراً لما تعانيه الملكية الزراعية من إجحاف وظلم لطبقة المُلاك فى صالح طبقة المستأجرين مما أدى إلى تدهور الإهتمام بتطوير الأراضى الزراعية والمحافظة على إنتاجيتها لذا إتجهت الدولة إلى تنمية المناطق الصحراوية (أبو شعيشع،٢٠٠٦، ص ٥)، وفى إطار سياسة الدولة لإحداث التنمية بكل المجتمعات سواء كانت حضرية أو ريفية أو صحراوية تبرز أهمية الصحراء فى كونها الجزء الأكبر من المساحة المصرية بإعتبارها امتداداً طبيعياً لوادى النيل تتوافر بها الأراضى القابلة للإستصلاح والإستغلال الزراعى والتى تتراوح مساحتها ما بين ١،٥ –١،٧ مليون فدان ، وعلى الرغم من ذلك لم تحظ الصحراء بالاهتمام الكافى من قبل الدولة إلا بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢م حيث إتجهت الحكومات المتعاقبة إلى محاولة تعميرها وإنشاء مراكز سكانية جديدة تعمل على جذب سكانى لتخفيف الضغط السكانى على وادى النيل من جهة وإضافة مساحات زراعية جديدة من جهة ثانية وإستثمار الثروات المعدنية بالصحراء وتشجيع إقامة المشروعات الصغيرة والكبيرة بها من جهة ثالثة وما يُصاحب ذلك من تخفيف لحدة البطالة وتوفير فرص عمل جديدة للشباب العاطلين من جهة رابعة ، الأمر الذى

يترتب عليه فى النهاية رفع مستوى معيشة الأفراد وزيادة الدخل القومى ، بناءاً على ما سبق يتضح إهتمام الدولة بتنمية المجتمعات الصحراوية بكافة الأدوات والوسائل بإعتبارها أحد الحلول المناسبة للتغلب على مظاهر التخلف والمشكلات الإقتصادية والإجتماعية .(الهنيدى ، ٢٠٠١، ١٩٤) (Brojitno-D.,p.55)

ويشير (أبو شعيشع،٢٠٠٦، ص ٥) نقلاً عن كل من العزبى والحيدرى الى أن المجتمع الجديد هى العملية التى من خلالها يتحول المستوطنون من كونهم عُرضة للمخاطر إلى اتخاذ زمام المبادرة وقبول المجازفة والبحث عن فرص جديدة خارج الزراعة.

وقد بدأت الحكومة المصرية فى تنفيذ برامج طويلة المدى لإقامة مجتمعات جديدة بالمناطق الصحراوية وذلك للتخفيف من حدة المشكلة السكانية وأيضاً خلق فرص عمل جديدة للمواطنين وتوفير الغذاء اللازم للأعداد المتزايدة من السكان وعلى الرغم من مرور فترة ليست بقليلة منذ البدء فى مشروعات التوطين وتكوين المجتمعات الجديدة فإن برامج التنمية المختلفة التى تستهدف تطوير هذه المجتمعات كثيراً ما تفشل فى تحقيق الاهداف المرجوة منها مما يمكن معه القول أن هناك العديد من المشاكل والمعوقات التى قد تعترض نجاحها.

ولذلك تتحدد مشكلة الدراسة فى الوقوف على المتغيرات الإقتصادية التى طرأت على حياة المبحوثين الشخصية والإقتصادية والإجتماعية بمنطقة الدراسة والناتجة عن تعديلات القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢ وهو ما يعرف بإسم قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر فى الأراضى الزراعية والتعرف على المشاكل والمعوقات التى تواجهه فئة المبحوثين، بالإضافة إلى التعرف على الفارق بين الوضع قبل وبعد تطبيق القانون.

أسئلة البحث

يحتوى على تساؤل رئيسي: ما أثر تطبيق القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢على سوق الأراضى الزراعية وإتاحة فرص العمل للعمالة الزراعية ؟ **و**الذى ينقسم إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية وهى:

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

١- ما الخصائص الإقتصادية للمبحوثين بمنطقة البحث من فئة المضارين من تحرير العلاقة الإيجارية والذين تم تعويضهم بتوزيع الأراضى الصحراوية عليهم وذلك قبل وبعد تطبيق القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢ ؟

٢-ما الخصائص الشخصية للمبحوثين بمنطقة الدراسة من فئة المضارين من تحرير العلاقة الإيجارية والذين تم تعويضهم بتوزيع الأراضى الصحراوية عليهم وذلك قبل وبعد تطبيق القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢ ؟

٣-ما الخصائص الإجتماعية والإتصالية للمبحوثين بمنطقة الدراسة من فئة المضارين من تحرير العلاقة الإيجارية والذين تم تعويضهم بتوزيع الأراضى الصحراوية عليهم وذلك قبل وبعد تطبيق القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢ ؟

٤-ما حجم ونوع الحيازة الزراعية للمبحوثين بمنطقة الدراسة من فئة المضارين من تحرير العلاقة الإيجارية والذين تم تعويضهم بتوزيع الأراضى الصحراوية عليهم وذلك قبل وبعد تطبيق القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢ ؟

٥-ما حالة الأراضى الصحراوية التى قامت الحكومة بتوزيعها كتعويض على المبحوثين بمنطقة الدراسة من فئة المضارين من تحرير العلاقة الإيجارية وقت الإستلام؟

٦-كم عدد سنوات الإستزراع للأراضي الصحراوية التى قامت الحكومة بتوزيعها كتعويض على المبحوثين بمنطقة الدراسة من فئة المضارين من تحرير العلاقة الإيجارية ؟

٧- ما أهم المشاكل والمعوقات التى تواجه فئة المبحوثين فى إقامتهم بالأراضى الجديدة وما هو الإسهام النسبى للمتغيرات المستقلة المدروسة ذات العلاقة الإرتباطية فى تفسير التباين الكلى للدرجة الإجمالية للمعوقات التى تواجة المبحوثين بمجتمع البحث ؟

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

المتغيرات البحثيه

- حجم ونوع الحيازه الزراعيه .
- مدة الحيازه للارض الحاليه.
- عدد سنوات الاستزراع للارض بواسطة المزارع.
- حالة الأرض وقت الإستلام.
- حالة المسكن.

أهمية البحث

تتضح أهمية البحث من الناحية التطبيقية فى ما تسفر عنه من نتائج توضح إستفادة طبقة مُلاك الأراضي الزراعية من تطبيق القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢ وأثر تطبيق هذا القانون على المستوى الإقتصادى والإجتماعى للمجتمعات التى تم تطبيقه فيها ، كما يمكن الإستفادة من نتائج هذا البحث فى إعتبارها كمؤشرات عند وضع قوانين مشابهة أو إصدار تشريعات زراعية منظمة للمشروع الزراعى.

أهداف البحث

١-التعرف على بعض الخصائص الإقتصادية للمبحوثين بمنطقة البحث من فئة المضارين من تحرير العلاقة الإيجارية وتم تعويضهم بتوزيع الأراضى الصحراوية عليهم وذلك قبل وبعد تطبيق القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢ مما يشير إلى طبيعة الأثار والتغيرات الناجمة عن تطبيق وتوزيع الأراضى الصحراوية.

٢- التعرف على أثر تطبيق القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢ على سوق الأراضى الزراعية وإتاحة فرص العمل للعمالة الزراعية .

٣- التعرف على المشاكل والمعوقات التى تواجه فئة المبحوثين فى إقامتهم بالأراضى الجديدة وتحديد الإسهام النسبى للمتغيرات المستقلة المدروسة ذات العلاقة الإرتباطية فى تفسير التباين الكلى للدرجة الإجمالية للمعوقات التى تواجة المبحوثين بمجتمع البحث.

فروض البحث

يسعى البحث الحالي إلى إختبار الفروض النظرية التالية:

أ-توجد علاقة معنوية بين بعض الخصائص الإقتصادية لعينة المبحوثين قبل وبعد تطبيق القانون رقم ٩٦ لعام ١٩٩٢ وذلك للمتغيرات التالية:

١-حجم ونوع الحيازة المزرعية.

٢-مدة الحيازه للارض الحاليه.

٣-عدد سنوات الاستزارع للارض بواسطة المزارع.

٤-حالة الأرض وقت الإستلام.

٥-حالة المسكن.

ب-توجد علاقة بين بعض الخصائص الإقتصادية لعينة المبحوثين ودرجة التعرف على المشاكل الموجودة فى الأراضى الجديدة من منطقة الدراسة.

الدراسات السابقة

يري أحمد وأخرون (٢٠٠١) فى دراستهم نقلاً عن هيكل والتى إستهدفت تحديد مستوى القيمة الإجتماعية للأرض الزراعية لدى المستأجرين بعد تنفيذ القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢ وتحديد العلاقة بين مستوى القيمة الإجتماعية للأرض الزراعية والمتغيرات موضع الدراسة ، وقد أجريت الدراسة على عينة قوامها ٢٠٠ مستأجر بمحافظتى الشرقية وأسيوط بواقع ١٠٠ مبحوث من كل محافظة ، وتلخصت نتائج الدراسة فى عدم وجود علاقة معنوية بين درجة

القيمة الإجتماعية للأرض الزراعية وكل من المتغيرات (حجم الأسرة ، حجم الحيازة المزرعية والدخل الأسرى) ، كما اتضح وجود علاقة معنوية طردية بين درجة القيمة الإجتماعية للأرض الزراعية والمتغيرات (حجم الحيازة الحيوانية ، مهنة رب الأسرة) ، فمن أهم المتغيرات التى تسهم فى تفسير التباين الكلى بين المبحوثين فى القيمة الإجتماعية للأرض الزراعية لديهم هى (عدد المتعلمين بالأسرة ، عدد أفراد الأسرة المستقلين عنها ، حجم الحيازة الزراعية) وهذه المتغيرات تساهم بنسبة ٣٤% .

أما هيكل (٢٠٠٣) فأشار فى دراسته التى إستهدفت التعرف على التغير الذى طرأ على حجم الحيازة المزرعية للمستأجرين فى المجتمع الريفى موضع الدراسة والكشف عن طبيعة العلاقة بين التغير فى حجم الحيازة المزرعية للمستأجرين فى المجتمع الريفى موضع الدراسة وبعض المتغيرات الإجتماعية وبعض المتغيرات الإقتصادية ، ولذلك أجريت الدراسة الميدانية بقرية المنصورية التابعة لمركز إمبابة ، كما تم إختيار عينة عشوائية بسيطة من فئة المستاجرين بلغ قوامها ٢٦٣ مستأجر لإجراء المقابلة الشخصية معهم وذلك بالإعتماد على الإستبيان بالمقابلة الشخصية لجمع البيانات ، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إرتباطية عكسية بين التغير فى حجم الحيازة المزرعية للمستأجرين وكل من التغير فى عدد أفراد الأسرة العاطلين ووجود علاقة إرتباطية طردية بين التغير فى حجم الحيازة المزرعية للمستأجرين وكل من المتغيرات (التغير فى حجم العمالة المؤجرة ، توفر فرص العمل ، التغير فى المساحة المنزرعة) ، بالإضافة إلى ظهور علاقة عكسية بين التغير فى حجم الحيازة المزرعية للمستأجرين والتغير فى الدخل من المصادر الأخرى ، كما أظهرت النتائج أن القانون الجديد كان السبب وراء تغير القيمة الإيجارية بشكل كبير وإرتفاع سعر الفدان وتغيير الحالة المهنية حيث قل عدد من يعمل بمهنة الزراعة بنسبة ٢،٢%.

وأضاف هدهود (٢٠٠٠) بدراسته التنمية الريفية المتكاملة بشمال سيناء حيث تهدف الدراسة إلى التعرف على محددات التنمية الريفية بشمال سيناء وإعتمدت الدراسة على أساليب التحليل الإقتصادى الوصفى الإحصائى ، وتوصلت الدراسة إلى أن أهم محددات التنمية

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

الريفية هى تدهور الأراضى الزراعية الصالحة للزراعة نظراً لعدم توافر المياه وإرتفاع الملوحة والقلوية وسوء الصرف وتفتيت الحيازة الزراعية وأيضاً سوء توزيع السكان وإرتفاع نسبة الإعالة بالمحافظة وإنخفاض مستوى المعيشة وعدم وجود المنظمات والمؤسسات التنموية والريفية بالقدر الكافى بالإضافة إلى تدنى مستوى الأنشطة والخدمات التى تقدمها هذه المؤسسات لتطوير وتنمية الريف.

وأشار عبد المقصود (٢٠٠٣) فى دراسته حول التنمية الريفية بالمناطق الصحراوية والتى استهدفت التعرف على أهم المشكلات التى تواجه المشروعات الصغيرة ودورها فى تنمية مجتمع الدراسة ، أجريت الدراسة بمحافظتى شمال سيناء ومطروح حيث تم أخذ عينة عشوائية من أصحاب المشروعات الصغيرة قوامها ٢٠٠ مبحوث ، كما إعتمدت الدراسة على إستمارة الإستبيان بالمقابلة الشخصية لجمع البيانات والأدوات الإحصائية الوصفية لتحليلها ، وتوصلت الدراسة إلى أن أهم المشكلات التى تعترض دور المشروعات الصغيرة فى إحداث التنمية هى مجموعة المشكلات المتعلقة بالنواحى التنظيمية والإدارية ومجموعة المشكلات المتعلقة بالنواحى التمويلية بالإضافة إلى المشكلات المتعلقة بالجوانب الفنية لعملية الإنتاج وبالنواحى التسويقية.

أما دراسة هاشم (٢٠٠٥) التى تستهدف دراسة بعض المحددات الرئيسية للتنمية الزراعية فى شمال سيناء إهتمت بالتعرف على أهم المحددات الرئيسية للتنمية الزراعية بشمال سيناء ، وتوصلت الدراسة إلى أن أهم هذه المحددات تتمثل فى إنخفاض المساحة المنزرعة سنوياً وإنخفاض العائد المتحقق منها وإرتفاع تكاليف مياه الرى بالإضافة إلى إنخفاض أسعار المحاصيل المزروعة مما يؤدى لإنخفاض العائد الصافى منها وإنخفاض شديد فى الكثافة السكانية بالبيئة الصحراوية وإرتفاع نسبة الأمية للسكان وإنخفاض الخدمات الصحية بمجتمع الدراسة.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

وأضاف أبو شعيشع (٢٠٠٦) فى دراسته معوقات التنمية فى المناطق الصحراوية دراسة ميدانية فى منطقة وادى النطرون والتى تهدف إلى التعرف على معوقات التنمية وأهم المتغيرات المؤثرة على هذه المعوقات وذلك من خلال التعرف على الخصائص الشخصية والإقتصادية والإجتماعية للمبحوثين ، أجريت هذه الدراسة بمحافظة البحيرة بمركز وادى النطرون بإستخدام أسلوب المسح بالعينة حيث تم أخذ عينة عشوائية بسيطة بلغ قوامها ١٥٠ مبحوث تم توزيعها على قريتى كفر الدوار وبنى سلامة على أساس المؤشرات التنموية بهما ، كما تم جمع البيانات بالإعتماد على إستمارة الإستبيان بالمقابلة الشخصية وتوصلت الدراسة إلى أن مجموعة المعوقات الخاصة بالمجال الثقافى جاءت فى المرتبة الأولى تلاها المعوقات الخاصة بالجوانب الإقتصادية ثم المعوقات الخاصة بالشئون الإجتماعية ثم المعوقات الخاصة بمجال الزراعة والإنتاج ومعوقات أخرى خاصة بمختلف سبل المعيشة من تموين وإسكان ومرافق ومواصلات وغيرها.

أيضاً تناول عبد الرازق (٢٠٠٢) فى دراسته حول ديناميات التعاون والصراع بين البدو والمهاجرين الجدد دراسة أيكولوجية لبدو شمال سيناء والتى إستهدفت دراسة ديناميات التعاون بين البدو والمهاجرين الجدد فى شمال سيناء ودراسة ديناميات التنافس والصراع بينهم بالإضافة إلى دراسة العلاقة بين المتغيرات الإجتماعية (السن ، عدد أفراد الأسرة ،التعليم) والتعاون والصراع بين البدو والمهاجرين ، تم إجراء هذه الدراسة بمحافظة شمال سيناء على عينة بلغ قوامها ٣٠٠ فرد وذلك بالإعتماد على إستمارة مقابلة ، كما تم تحليل البيانات من خلال النسب المئوية بالإضافة إلى معامل إرتباط بيرسون ، وتوصلت الدراسة إلى أن إتجاهات البدو نحو التعاون مع المهاجرين أكبر من إتجاهات المهاجرين نحو نفس الأمر، وأن إتجاهات المهاجرين نحو الصراع مع البدو أكبر من إتجاهات البدو نحو نفس الأمر، ذلك بالاضافة إلى وجود علاقة دالة بين المتغيرات الإجتماعية(السن ، عدد أفراد الأسرة ، التعليم) ومقاييس التعاون بين البدو والمهاجرين .

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

وأضافت عبد الحميد (٢٠٠٣) فى دراستها لبعض المتغيرات الإجتماعية والإقتصادية والثقافية المرتبطة بالإستقرار فى المجتمعات الجديدة ، حيث إستهدفت هذه الدراسة التعرف على الإختلاف فى الدرجة الكلية للإستقرار بين فئات التوطين المدروسة والتعرف على علاقة المتغيرات الإجتماعية والإقتصادية والثقافية المدروسة بالإستقرار فى المجتمعات الجديدة بالإضافة إلى دراسة مشكلات الإستقرار والتعرف على درجة الإختلاف بين العوامل الجاذبة والطاردة لفئات التوطين ، تم إجراء الدراسة بمحافظة البحيرة (جنوب التحرير ، بنجر السكر) على عينة عشوائية بلغ قوامها ٣٨٣ أسرة وذلك بالإعتماد على إستمارة الإستبيان بالمقابلة الشخصية لجمع البيانات كما تم تحليلها بإستخدام النسب المئوية ، الإرتباط البسيط لبيرسون ، تحليل الإنحدار الخطى المتعدد وتحليل التباين.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية بين الدرجة الكلية لإستقرار المبحوثين بمنطقة جنوب التحرير وكل من (فترة الإستيطان ، الخبرة بالعمل الزراعى ، عدد أفراد الأسرة العاملين بالزراعة ، الحالة الإقتصادية للأسرة ، الحيازة المزرعية الحالية ، دور المؤسسات الريفية فى التدريب للمستوطنين) ، كما توصلت إلى وجود علاقة معنوية بين الدرجة الكلية لإستقرار الخريجين بمنطقة بنجر السكر وكل من (القيمة الإجتماعية للأرض ، دور المؤسسات الريفية فى التدريب للمستوطنين ، المشاركة الرسمية فى المنظمات ، فترة الإستيطان) ، أما بالنسبة لعوامل الجذب فى الموطن الجديد لفئات التوطين فهى (توافر العمل ، الدخل المرتفع ، حجم الحيازة ، إنخفاض الكثافة السكانية) ، أما مشكلات الإستقرار فتمثلت فى (إرتفاع أسعار مستلزمات الزراعة ، إنتشار الأمراض التى تصيب النباتات والحشرات الضارة ، غرامات التأخير عن سداد الأقساط ، المشكلات الصحية وعدم وجود أطباء ، إنخفاض خصوبة التربة وعدم توافر الأمن بالمنطقة) .

وقامت صالح (٢٠٠٦) بدراسة بعض العوامل المؤثرة على هجرة شباب الخريجين فى المجتمعات الصحراوية الجديدة وذلك من خلال التعرف على الخصائص الشخصية للخريجين

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

والأسباب التى دفعتهم للهجرة بالإضافة إلى التعرف على أهم المشكلات التى تواجههم فى هذه المجتمعات ، أجريت هذه الدراسة بمنطقة النوبارية حيث تم إختيار عينة عشوائية قوامها ١٨٠ مبحوث يمثلون نحو ٢٠% من إجمالى الخريجين المقيمين بصفة دائمة بالقرى محل الدراسة ، كما تم إستخدام عينة ضابطة قوامها ١٦٠ يمثلون أيضاً نحو ٢٠% من إجمالى الخريجين المقيمين خارج منطقة النوبارية رغم تسلمهم أراضى زراعية بها ، تم جمع البيانات من خلال الإستبيان بالمقابلة الشخصية وتحليلها بإستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية .

وتوصلت الدراسة إلى أن أهم الأسباب التى دفعت شباب الخريجين للهجرة إلى المجتمعات الجديدة مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب أهميتها النسبية إلى (زيادة الدخل ، الرغبة فى إمتلاك مسكن وأرض زراعية ، الحصول على فرص عمل ، الزواج ، الإبتعاد عن الزحام ، البحث عن مستوى أفضل من الخدمات) ، كذلك يظهر من خلال النتائج أن أهم المشكلات التى تواجه الخريجين بمجتمعهم الجديد مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب أهميتها النسبية إلى (نقص مستلزمات الإنتاج الزراعى ، قلة مياه الرى ، سوء حالة الصرف الزراعى ، عدم توافر العمالة الزراعية ، قصور الخدمات الصحية ، صعوبة تسويق الحاصلات الزراعية ، سوء حالة الطرق ، إنقطاع التيار الكهربائى ، إنخفاض نوعية مياه الشرب).

أما دراسة عسران (٢٠١٠) التى اهتمت بدراسة العلاقة بين إستصلاح وزراعة الأراضى الجديدة وتطور الظروف الحياتية بمحافظة الوادى الجديد حيث إستهدفت الدراسة بصفة أساسية التعرف على مدى التغيير فى الظروف الحياتية للمستوطنين فى المجتمعات الجديدة وذلك من خلال التعرف على التغير فى النواحى الإقتصادية للمبحوثين والإستقرار الإجتماعى لهم بالإضافة إلى التعرف على أهم المشكلات التى تعوق نجاح المبحوثين ، أجُريت الدراسة بمحافظة الوادى الجديد على عينة كشوف الحائزين بالمجتمعات الزراعية وتم جمع البيانات الميدانية من خلال صحيفة الإستبيان بالمقابلة ، وتوصلت الدراسة إلى أن غالبية المبحوثين فى الفئة المتوسطة من حيث التغيير وأن ٧٣،٩% من المبحوثين الإستقرار الإجتماعى لديهم متوسط ، كما أن نسبة المبحوثين ذوى التكيف البيئى المرتفع ٥٥،٦% من المبحوثين وإنحصرت المشكلات التى تواجه المبحوثين فى الأراضى الجديدة فى (عدم توافر الخدمات الأساسية بالمنطقة ، فرض رسوم على خروج المحاصيل عند التسويق ، إرتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج ، عدم توافر مياه الرى).

وأضافت صديق (٢٠١٨) فى دراستها حول أثار مشروع التنمية الريفية على سبل عيش الوحدة المعيشية الريفية فى غرب النوبارية حيث تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسى إلى التعرف

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

على التغيرات التى طرأت على أصول سبل عيش الوحدة المعيشية (رأس المال البشرى – رأس المال المادى – رأس المال الإجتماعى) وكذلك التعرف على نسبة التغيير الحادثة نتيجة أنشطة مشروع غرب النوبارية للتنمية الريفية الممول من خلال LFAD ، أجريت الدراسة على ١٦٥ وحدة معيشية تم إختيارها من ٤ قرى من مراقبتى طبية والإنطلاق بغرب النوبارية وتم جمع البيانات الميدانية بإستخدام إستمارة الإستبيان بالمقابلة مع المبحوثين الذين يمثلون وحداتهم المعيشية وفق معايير محددة ، كما تم إستخدام إختبارات لإختبار مدى وجود فروق بين المتغيرات المدروسة قبل وبعد المشروع وأخيراً تم إستخدام معادلة التغيير النسبى لحساب ما أحدثه المشروع من تغيير خلال المدة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٧ .

وتوصلت الدراسة إلى وجود فروق معنوية عن مستوى ٠،٠٥ بين رأس المال البشرى قبل وبعد المشروع لصالح الأوضاع بعد المشروع حيث بلغ التغيير النسبى فى رأس المال البشرى بعد المشروع حوالى ٣٤،٦٨% مقارنة بالوضع قبل تنفيذه ، بالإضافة إلى وجود فروق معنوية عند مستوى ٠،٠٥ بين رأس المال المادى قبل وبعد المشروع لصالح الأوضاع بعد المشروع ، كما وجدت فروق معنوية عند مستوى ٠،٠٥ بين رأس المال الإجتماعى قبل وبعد المشروع لصالح الأوضاع بعد المشروع حيث بلغ التغيير النسبى فى رأس المال الإجتماعى بعد المشروع حوالى ٢٦،٢٢% مقارنة بالوضع قبل تنفيذه.

يتضح بعد العرض السابق للدراسات أن القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢ وهو ما يُعرف بإسم قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر للأراضى الزراعية كان له أثر كبير فى إحداث تنمية ونهضة فى المشروع الزراعى عموماً وفى المناطق المستصلحة والذى تم تعويض المتضررين من تطبيق القانون فيها خاصةً ، فقد كان لتطبيق القانون أثر كبير فى إنشاء مجتمعات جديدة بالرغم من وجود كثير من المعوقات التى تواجه من إنتقالوا للعيش بها ، الإ أن هذه المعوقات سوف تزول مع إستمرار التنمية والتقدم فى هذه المناطق الحديثة ، كذلك رغم ما صادف تطبيق القانون من خسائر إصابة بعض المزارعين نتيجة إرتفاع القيمة الإيجارية إلا أن القانون إعادة للعلاقة الإيجارية العادلة بين المالك والمستأجر.

ولذلك نجد أن هذه الدراسة تضيف للدراسات السابقة وتساهم فى الوقوف على المتغيرات الإقتصادية التى طرأت على حياة المبحوثين الشخصية والإقتصادية والإجتماعية بمنطقة الدراسة والناتجة عن تعديلات القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢ وهو ما يعرف بإسم قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر فى الأراضى الزراعية والتعرف على المشاكل والمعوقات التى تواجهه فئة المبحوثين، بالإضافة إلى التعرف على الفارق بين الوضع قبل وبعد تطبيق القانون

الإطار النظرى للبحث:

توجد نظريات متباينة يمكن إستخدامها كمدخل لدراسة التنمية منها نظرية **الإتجاه التكاملى للتنمية ، حيث** ذكر عبد المقصود إعتماد هذا الإتجاه على عدة مؤشرات للتنمية يتم إجمالها فى عدد من المتغيرات وهى المتغير الإقتصادى الذى يشمل عدة مؤشرات كمتوسط دخل الفرد ، إستهلاك الكهرباء ، عدد الجرائد والمجلات ، متوسط الوحدات الحرارية التى يحصل عليها الفرد ونسبة القوى العاملة فى قطاع الزراعة ، بالإضافة إلى المتغير الإجتماعى والذى يشتمل على عدة مؤشرات كتوزيع السكان إلى ريف وحضر وتوزيع القوى العاملة على القطاعات الإنتاجية المختلفة ، والمتغير الحضارى والذى يشمل عدة مؤشرات مثل نسبة الأمية فى المجتمع ، نسبة الطلاب فى المراحل التعليمية المختلفة والمتغير السكانى الذى يتضمن مؤشرات درجة تجانس السكان ، نسبة الأجانب إلى المواطنين وأخيراً المتغير السياسى والذى يتضمن مؤشرات مدى واقعية الأفكار السياسية وتمثيل فئات المواطنين فى المجالس النيابية .(عبد المقصود ، ٢٠٠٣، ص٢٨-٣١)(Frey-W.-H.,p.15-30).

الاجراءات المنهجيه للبحث الميداني

منطقة وعينة البحث: تم اختيار محافظة البحيره لإجراء هذا البحث بها حيث يقطن بها اكبر عدد من المزارعين المتضررين من تطبيق القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢ وعددهم ٩٠٥٤

مزارعا يمثلون ٥٢،٤٧ % من تعدادهم على مستوى الجمهوريه والذى بلغ ١٧٢٥٥ مزارعا ، لديهم مساحه منزرعة قدرها ٢٢٦٣٥ فدانا تمثل ٥٠،٧٩% من اجمالى المساحه المنزرعة والمسلمة للمتضررين من هذه القانون على مستوى الجمهوريه والتى تصل الى ٤٤٥٦٥،٥ فدانا.

ومن محافظة البحيره تم اختيار مدينة النوباريه الجديده ، ومن النوباريه تم اختيار مراقبة الإنطلاق اذ يوجد بها٧٤١٩ مزارعا متضررا يمثلون ٨١،٩٤% من تعدادهم المتواجد بمحافظة البحيره ويمثلون ايضا ٤٢،٩٩% من تعدادهم على مستوى الجمهوريه ، ومن مراقبة الانطلاق تم اختيار قريتين بهما اكبر عدد من المتضررين هما قرية الطبرانى١٥٣١من المضارين على مساحة منزرعة ٣٨٢٧،٥ فدانا وقرية الامام مالك وبها ١٩٠٦من المضارين على مساحه منزرعة ٤٧٦٥ ، وبذلك يصل حجم مجتمع الدراسه ٣٤٣٧من المتضرين علي مساحة منزرعة ٨٥٩٢،٥ وهؤلاء يمثلون ٤٦% على مستوى مراقبة الانطلاق، كما تم اختيار ١٧٢ مزارعا متضررا كعينه عشوائية منتظم من بين مزارعى القريتين يمثلون نسبة ٥% تقريبا من اجمالى مجتمع الدراسه المختار والعينه بهذا الحجم تمثل ٢،٣٢% من اجمالى الزراع المتضررين من تحرير العلاقه الايجاريه على مستوى مراقبة الانطلاق والعينه بذلك مسحوبه باسلوب العينه العنقوديه وتم توزيع حجم العينه كنسبه وتناسب بين القريتين المختارتين لتصبح حجم العينه بقريه الطبرانى ٧٧ مبحوثا يمثلون ٤٤،٧٧% من حجم العينه مقابل ٩٥ مبحوثا من قرية الامام مالك ٥٥،٣٣% من اجمالى العينه.

نوع ومنهج البحث

يعتبر هذا البحث من البحوث الوصفيه التحليليه الإحصائية ويعتمد على منهج المسح الاجتماعى بطريق العينه ، كما تم إستخدام عدة أساليب ومقاييس إحصائيه لتحليل بيانات وإختبار فروضه.

أداة البحث

لتجميع بيانات هذا البحث الميداني تم تصميم استبيان خاص بذلك واستخدام اسلوب المقابله الشخصيه مع المبحوثين للحصول على البيانات ثم تمت عمليه ترميز البيانات وجدولتها وتحليلها احصائيا باستخدام برنامج التحليل الاحصائي spss ، وقد تكون الإستبيان من سبع ورقات وتم تقسيمه إلى سبع محاور هم (المتغيرات الشخصية ، المتغيرات الإقتصادية ، المتغيرات الإجتماعية ، المتغيرات الإتصالية ، الطموح الشخصى ، الإستراتيجية الخاصة بالأسرة ، سوق الأراضى الزراعية) حيث يقيس كل محور أثر تطبيق القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢ على هذه المتغيرات ، وإيجاد العلاقة بين بعض الخصائص الإقتصادية لعينة المبحوثين قبل وبعد تطبيق القانون وهذه المتغيرات.

إختبار الصدق والثبات: تم التأكد من الثبات بتوفر الاتساق الزمني بين الباحث ونفسه من خلال إجراء الثبات على عينة عشوائية قوامها ٢٠ مفردة من مفردات عينة الدراسة وتطبيق أداة البحث على ذات العينة مرة أخرى بعد أسبوعين من التطبيق الأول حيث كانت قيمة معامل الارتباط بيرسون لجميع المتغيرات المدروسة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠،٠١ مما يؤكد تمتع أداة القياس بدرجة من الثبات تضمن الوصول إلى نتائج ذات مستوى مرتفع من الدقة.

وقد حرص الباحث على التحقق من وجود الصدق الظاهري في الدراسة من خلال عرض الاستمارة الميدانية الخاصة بالدراسة على عدد من الأساتذة المتخصصين في مجالات مختلفة تتصل بموضوع الدراسة.

أدوات التحليل الاحصائي: استخدمت عدة أساليب ومقاييس إحصائيه لتحليل بيانات هذا البحث وإختبار فروضه والتى تمثلت فى مقاييس النزعة المركزيه كالمتوسطات الحسابيه ومقاييس التشتت كالإنحراف المعياري وإستخدام التوزيعات التكراريه والنسب المئويه فى وصف البيانات وكذلك استخدمت اختبار t ومعامل الإرتباط البسيط لبيرسون.

نتائج البحث ومناقشتها

حجم ونوع الحيازة الزراعية: اتضح من النتائج أن متوسط حجم الحيازة الزراعية لعينة المبحوثين قبل تطبيق القانون ثلاث أفدنة (٣،٢٩) بإنحراف معيارى قدره ٢،٠١، وأن نوعية الحيازة الزراعية كلها إيجار بإستثناء مبحوثاً واحداً يملك ٧ قراريط وهذا يمثل ٠،٥٨% من العينة البحثية، وهذا الوضع قد تغير بعد توزيع الأراضى المستصلحة على فئة المبحوثين فأصبح شكل الحيازة ملك لجميع المبحوثين بنسبة ١٠٠% بعد تمليكهم الأراضى الموزعة عليهم بمعدل فدانين ونصف الفدان للمبحوث ، ومنهم من قام بإستئجار مساحات أخرى لزراعتها وذلك بنسبة ٢٥% من المبحوثين نظراً لإنتعاش أحوالهم الإقتصادية كما سبق القول وعلى ذلك أصبح متوسط حجم الحيازة (٣،٢١) أى ثلاث أفدنة تقريباً مع تغيير نوعية الحيازة إلى الحيازة الملك.

- **مدة الحيازة للأرض الحالية:** أظهرت النتائج أن متوسط حيازة الأرض ٦ سنوات بإنحراف معيارى قدره ٠،١٥١٢ وذلك بالنسبة لغالبية المبحوثين ١٦٨ مبحوثاً بنسبة ٩٧،٧% وأن هناك ٤ مبحوثين بنسبة ٢،٣% تصل مدة حيازتهم للأرض الحالية إلى ٧ سنوات .
- **عدد سنوات الإستزراع بواسطة المزارع:** تبين أن متوسط عدد سنوات الإستزراع بواسطة المزارع ٥،٥٦ سنة أى ٦ سنوات تقريباً بإنحراف معيارى قدره ٠،٩٥٦ وأن عدد الزراع الذين بلغت عدد سنوات الإستزراع بالنسبة لهم ٦ سنوات فأقل (٣-٦ سنوات)٩٧،٧% من العينة البحثية ، وعدد من بلغت سنوات الإستزراع بمعرفته ٧ سنوات ٤ مبحوثين بنسبة ٢،٣% من المبحوثين.
- **حالة الأرض وقت إستلامها:** أعرب ٢٠ مبحوثاً يمثلون ١١،٦٣% من العينة أن حالة الأرض وقت إستلامهم لها كانت صحراوية ، فى حين أن ١٤٧ مبحوثاً يمثلون ٨٥،٤٧% من العينة تسلموا أراضيهم مستصلحة ، مقابل ٥ مبحوثين بنسبة ٢،٩% من العينة البحثية تسلموا أراضيهم مستزرعة.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

- **حالة المسكن:** من الجدول رقم (١) تتضح المؤشرات التالية:

- سيادة الحيازة الملك للمساكن فى الوضع الراهن عن الوضع السابق.
- تحسن نوعية مادة البناء إلى البناء بالطوب الأحمر والأسمنت المسلح فى الوضع الراهن عن الوضع السابق.
- تحسن نوعية الأرضية فى المساكن إلى إستخدام البلاط عن الوضع السابق.
- زيادة عدد أدوار المسكن وبالتالى عدد حجراته عن ذى قبل.
- زيادة إستخدام الخرسانة المسلحة كسقف للمساكن عن الوضع السابق.
- زيادة إستخدام دهانات الزيت والبلاستيك لحوائط المساكن عن ذى قبل.
- زيادة إستخدام الكهرباء فى الإنارة حالياً عن الوضع السابق.
- زيادة الحصول على مياه الشرب النقية من الشبكة العمومية للمساكن حالياً عن الوضع السابق.
- لا يوجد صرف صحى بالمناطق الريفية والصحراوية بصفة عامة.
- أهملت المبانى الجديدة للمساكن فى القرى الجديدة عادة الريفيين فى وجود مضيفة أو قاعة وذلك بصورة نسبية .
- إهتمت المبانى الجديدة بوجود زرائب تربية الماشية بخارج المنزل عن الوضع السابق للمبانى التى كانت تحتويها بداخل المنازل.
- بصفة عامة أظهرت النتائج الإحصائية أن متوسط المبحوثين لدرجات حيازة المسكن فى الوضع السابق (قبل تمليكهم مساكن بالقرى الجديدة) ٢٧،٦٥ درجة بإنحراف معيارى قدره ٤،٤٤، فى حين كان متوسط درجات المبحوثين لحالة مساكنهم فى الوضع الراهن(بعد تمليكهم المساكن الجديدة) ٣٢،١٢ درجة بإنحراف معيارى قدرة ٤،٠٥ مما يشير إلى تحسن حالة المساكن فى الوضع الراهن عن الوضع السابق بلا شك.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

جدول رقم(١) حالة مساكن المبحوثين قبل وبعد تطبيق القانون

عناصر المسكن	ن=١٧٢ الوضع السابق		ن=١٧٢ الوضع الراهن		عناصر المسكن	ن=١٧٢ الوضع السابق		ن=١٧٢ الوضع الراهن	
	عدد	%	عدد	%		عدد	%	عدد	%
١-حيازة المسكن:					**٧-نوع دهان الحوائط:**				
-إيجار	٥٦		٥		-محارة	٣٥	٢٠،٣	١٠	٥،٨
-ملك	١١	٣٢،٥	١٦	٢،٩	-زيت أو بلاستيك	٤٦	٢٦،٧	١٣٧	٧٩،٦
٢-نوع مادة البناء:	٦	٦٧،٤	٧	٩٧،٠	**٨-نوع الإضاءة:**				
-طوب لبن	٥٦	٣٢،٥	...	...	-لمبة جاز	١٠	٥،٨	...	...
-حجر جيرى	٥١	٢٩،٦	٢٥	١٤،٥	-كهرباء	١٥٧	٩١،٢	١٦٧	٩٧،٠
-طوب أحمر	٥١	٢٩،٦	١١	٦٤،٥	**٩-مصادر مياه الشرب:**	٦٦	٣٨،٣	١٠	٥،٨
٣-نوعية الأرضية:	٦١	٣٥،٤	١		-طلمبة	١٠١	٥٨،٧	١٦٢	٩٤،١
-ترابية	٧١	٤١،٢	...	٣٨،٣	-الشبكة العمومية	١١١	٦٤،٥	١٥	٨،٧
-أسمنتية	٤٠	٢٣،٢	٦٦	٦١،٦	**١٠-الصرف الصحى:**	٦١	٣٥،٤	١٥٧	٩١،٢
-بلاط			١٠		-يوجد	١٠١	٥٨،٧	٣٥	٢٠،٣
٤-عدد أدوار المسكن:	١١	٦٤،٥	٦	٣٨،٣	-لا يوجد	٧١	٤١،٢	١٣٧	٧٩،٦
-دور أو دورين	١	٢،٩	٦٦	٢٦،٧	**١١-وجود مضيفة :**	١٥٢	٨٨،٣	١٢١	٧٠،٣
-ثلاث أو أربع ادوار	٥	٢٤،٤	٤٦	١٧،٤	-يوجد	٢٠	١١،٦	٥١	٢٩،٦
٥-عدد حجراتالمسكن	٤٢	٢٣،٢	١٧،٤		-لا يوجد	١٤٢	٨٢،٥	٢٥	١٤،٥
-حجرة أو أثنين	٤٠	٢٣،٢	٣٠	٣٦،٠	**١٢-مطبخ مستقل:**	١٥	٨،٧	١٣٢	٧٦،٧
-٣ أو ٤ حجرات	٤٠		٣٠		-يوجد	١٥	٨،٧	١٥	٨،٧
-خمس حجرات	٤٠	٥،٨	٦٢	...	-لايوجد				
٦-نوع السقف:	١٠	٤١,٢		...	**١٣-زريبة الماشية:**	٧١	٥٢،٩	١٠٠	...
	٧١	٥٢،٩	...	١٠٠	-يوجد بداخل	٩١		...	

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

–بوص أو جريد –خشب –خرسانة مسلحة			١٧ ٢		المنزل –يوجد بخارج المنزل –لا يوجد				

–العلاقة بين المتغيرات المستقلة المدروسة قبل وبعد تطبيق القانون رقم ٩٦ لعام ١٩٩٢:

ويمكن التعرف عليها من خلال إختبار الفرض الإحصائى التالى " لا يوجد علاقة معنوية بين بعض الخصائص الإقتصادية لعينة المبحوثين قبل وبعد تطبيق القانون رقم ٩٦ لعام ١٩٩٢" ولإختبار صحة هذا الفرض تم حساب معامل t وذلك للمتغيرات بالجدول رقم (٢).

جدول رقم (٢): نتائج إختبار t لبعض خصائص المبحوثين قبل وبعد تطبيق القانون

المتغيرات المستقلة المدروسة		ن=١٧٢			
		المتوسط الحسابى للمتغير المدروس	الفرق بين المتوسط الحسابى للمتغير المدروس قبل وبعد	معامل الإرتباط R	قيمة معامل t
١–حجم الحيازة الزراعية.	قبل تطبيق القانون بعد تطبيق القانون	٣،٢٩٥٣ ٣،٢١٠٢	٠،٠٨٥١–	٠،١٧١*	٠،٣٨١
٢–حالة المسكن.	قبل تطبيق القانون بعد تطبيق القانون	٢٧،٦٥١٢ ٣٢،١١٦٣	٤،٤٦٥١	٠،٥٥٦**	١٤،٥٩٠**–
٣–المستوى الإقتصادى والإجتماعى.	قبل تطبيق القانون بعد تطبيق القانون	٢٠،٢٣٢٦ ٢٢،٨١٩٨	٢،٥٨٧٢	٠،٠٠٩–	٩،٣٤٢**–
*معنوى عند مستوى ٠،٠٥			**معنوى عند مستوى ٠،٠١		

من الجدول رقم (٢) يتضح عدم وجود علاقة معنوية بين حجم الحيازة الزراعية وبين إجمالى دخل الأسرة السنوى قبل وبعد تطبيق القانون ، وبناءاً عليه يُرفض الفرض النظرى

الترقيم الدولي ISSN 1110–0826

ويقبل الفرض الإحصائى ، وكذلك وجود علاقة معنوية سالبة على مستوى معنوية ٠،٠١ بين حالة المسكن ، المستوى الإقتصادى والإجتماعى قبل وبعد تطبيق القانون ، وبناءاً عليه يُقبل الفرض النظرى ويرفض الفرض الإحصائى.

- العلاقة بين بعض المتغيرات المستقلة المدروسة للمبحوثين ودرجة التعرف على المشاكل الموجودة فى الأراضى الجديدة من منطقة الدراسة.

ويمكن التعرف عليها من خلال دراسة الفرض الإحصائى الثانى القائل بعدم وجود علاقة معنوية بعض الخصائص الشخصية والإقتصادية والإجتماعية والإتصالية لعينة المبحوثين ودرجة التعرف على المشاكل الموجودة فى منطقة الدراسة ، ولإختبار صحة هذا الفرض تم حساب معامل الإرتباط البسيط (بيرسون) والواردة نتائجه بالجدول رقم (٣).

جدول (٣): نتائج إختبار معامل الإرتباط البسيط (بيرسون) بين المتغيرات المستقلة المدروسة ودرجة التعرف على المشاكل الموجودة بمنطقة الدراسة.

المتغيرات المستقلة المدروسة	درجة التعرف على المشاكل الموجودة بمنطقة الدراسة
١-حجم ونوع الحيازة الزراعية "بعد".	-٠،١٠٢
٢-مدة الحيازة للأرض الحالية.	*٠،١٩٣
٣-عدد سنوات الإستزراع بواسطة المزارع.	**-٠،٣٢٤
٤-حالة المسكن " بعد".	*٠،١٥٠
٥-المستوى الإقتصادى الإجتماعى "بعد".	**٠،٢٥٠
٦-حالة الأرض وقت الإستلام.	-٠،٠٣٩
*معنوى عند مستوى ٠،٠٥	** معنوى عند مستوى ٠،٠١

ومن الجدول رقم(٣) يتضح عدم وجود علاقة إرتباطية معنوية بين حجم الحيازة الزراعية "بعد" ، حالة الأرض وقت الإستلام وبين المتغير التابع وهو الدرجة الإجمالية للتعرف على المشاكل الموجودة بمنطقة البحث.

كما يتضح وجود علاقة ارتباطية معنوية موجبة عند مستوى معنوية ٠،٠٥ بين مدة الحيازة للأرض الحالية ، حالة المسكن "بعد" وبين المتغير التابع ، بالإضافة إلى وجود علاقة

إرتباطية معنوية سالبة عند مستوى معنوية ٠،٠١ بين عدد سنوات الإستزراع بواسطة المزارع وبين المتغير التابع وهو درجة التعرف على المشاكل الموجودة بمنطقة البحث وعلى ذلك يمكن قبول الفرض الإحصائى فى حالة المتغيرات المستقلة المدروسة التى ثبت عدم وجود علاقة معنوية سواء كانت موجبة أو سالبة بينها وبين المتغير التابع ورفض الفرض الإحصائى فى حالة وجود علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة محل البحث والمتغير التابع سواء كانت على مستوى معنوية ٠،٠٥ ، ٠،٠١.

ولتأكيد هذه النتائج تم إستخدام إختبار إحصائى أكثر حساسية من الإختبار السابق وهو إختبار التحليل الإرتباطى والإنحدارى المتعدد المتدرج الصاعد Step-wise Multiple Correlation and Regression وكذلك لتحديد الإسهام النسبى للمتغيرات المستقلة المدروسة مجتمعة ذات العلاقة الإرتباطية فى تفسير التباين الكلى للدرجة الإجمالية للتعرف على المشاكل الموجودة بمنطقة البحث وفقاً لما جاء بالجدول رقم (٤).

جدول رقم(٤): الإسهام النسبى للمتغيرات المستقلة المدروسة ذات العلاقة الإرتباطية فى تفسير التباين الكلى للدرجة الإجمالية للتعرف على المشاكل الموجودة بمنطقة البحث.

المتغيرات المستقلة المدروسة	المتغير التابع الدرجة الإجمالية للتعرف على المشاكل الموجودة بمنطقة الدراسة						
	معامل الإرتباط R	% التراكمية للتباين المفسر للمتغير التابع R^2	%للتباين المفسر للمتغير التابع	معامل الإنحدار الجزئى B	قيمة "ت" المحسوبة	قيمة "ف"	الترتيب
١-عدد سنوات الإستزراع بواسطة المزارع.	٠،٨١٤	٠،٦٦٣	٠،٠٩٥	–	–	**١١٠،٢١٩	١
٢-مدة الحيازة للأرض الحالية.	٠،٩٠٧	٠،٨٢٢	٠،٠٢٦	٠،٣١٣	**٦،٨٨٥	**١٠٨،٠٨٢	٢
٣-حجم ونوع	٠،٩٢٣	٠،٨٥٢	٠،٠٣٠	٠،١٨١	**٤،٨٥٤	**١١٧،٥٨٨	٣
	٠،٩٣٤	٠،٨٧٢	٠،٠٢٠	٠،٣٤٥	**٥،٧٩٩	**١٢٢،٩٦٧	٤
	٠،٩٧١	٠،٩٤٢	٠،٠٠٥	٠،١٦٧	**٥،٠٣٧	**١٥٨،٢٢٠	٥
				٠،١٢٢	**٣،٨٥٨		

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

الحيازة. ٤-حالة الإرض وقت الإستلام. ٥-حالة المسكن "بعد".							
معامل الإرتباط	٠،٩٧	معامل التحديد	٠،٩٤٢				
*معنوى عند المستوى الإحتمالي ٠،٠١		قيمة "ف" المحسوبة	١٥٨،٢٢٠				

من الجدول رقم (٤) يتضح أن هناك خمس متغيرات مستقلة قد ساهموا معنوياً فى تفسير التباين الكلى للدرجة الإجمالية للتعرف على المشاكل الموجودة بمنطقة البحث وذلك بمقدار ٩٤،٢% من التباين الكلى للتعرف على مشاكل المجتمع بمنطقة البحث ، وبلغت قيمة "ف" المحسوبة ١٥٨،٢٢٠ وهى معنوية عند المستوى الإحتمالى ٠،٠١ وهو ما يعنى معنوية النموذج ككل عند هذا المستوى الإحتمالى ، وأن أهم هذه المتغيرات هى عدد سنوات الإستزراع بواسطة المزارع بنسبة ٩،٥% ، وهى أهم المتغيرات المستقلة المدروسة من حيث نسبة الإسهام فى تفسير التباين الكلى للدرجة الإجمالية للتعرف على المشاكل الموجودة بمنطقة البحث.

توصيات البحث

فى ضوء النتائج البحثية توصى الدراسة:

- بضرورة الإهتمام بسياسة توزيع الأراضى المستصلحة على المعدمين من الزراع الريفيين والبدو فضلاً عن شباب الخريجين ، حيث ثبت أثرها فى تحسين مستوى المعيشة للمنتفعين وإنتعاش أحوالهم الإقتصادية والإجتماعية مما يترتب عليه نجاح البرامج التنموية بصفة عامة .
- وضرورة الحرص على توفير منافذ تسويقية تعاونية للحاصلات الزراعية بمناطق الإستصلاح الجديدة للحد من تلاعب الوسطاء بأسعارها، وتوفير التسهيلات الإئتمانية

والتمويلية ، وكذلك توفير مستلزمات الإنتاج بأسعار تعاونية ، وتوفير ورش صيانة المعدات الزراعية.

المراجع

أبو شعيشع ، أشرف محمد (٢٠٠٦) "معوقات التنمية فى المناطق الصحراوية دراسة ميدانية فى منطقة وادى النطرون " ، ماجستير ، قسم علم الإجتماع ، كلية الأداب ، جامعة عين شمس .

الشحى ، هشام بن عيسى بن عبد الله الدلالى (٢٠١٧) "حق التنمية المستدامة فى قواعد القانون الدولى لحقوق الإنسان " ، ماجستير ، قسم القانون العام ، كلية الحقوق ، جامعة الشرق الأوسط.

صديق ، أمل (٢٠١٨) " دراسة حول مشروع التنمية الريفية على سبل عيش الوحدة المعيشية الريفية فى غرب النوبارية " ماجستير ، قسم الإجتماع الريفى ، مركز بحوث الصحراء.

صالح ، منال سعد سيد محمد(٢٠٠٦)" دراسة لبعض العوامل المؤثرة على هجرة شباب الخريجين إلى المجتمعات الصحراوية الجديدة" ، ماجستير ، كلية الزراعة ، جامعة القاهرة .

عبد الحميد ، زينب عوض (٢٠٠٣) " دراسة لبعض المتغيرات الإجتماعية والإقتصادية والثقافية المرتبطة بالإستقرار فى المجتمعات الجديدة لمنطقتى جنوب التحرير وبنجر السكر " دكتوراه ، قسم الإجتماع الريفى ، كلية الزراعة ، جامعة القاهرة.

عبد الرازق ، أحمد أنور رفاعى (٢٠٠٢) " ديناميات التعاون والصراع بين البدو والمهاجرين الجدد ، دراسة أيكولوجية لبدو شمال سيناء " ماجستير ، معهد الدراسات والبحوث البيئية ، جامعة عين شمس.

عبد المقصود ، ماهر إبراهيم عطية (٢٠٠٣)" التنمية الريفية بالمناطق الصحراوية " ، ماجستير ، قسم الإقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة الزقازيق .

عسران ، جمال سلامة على (٢٠١٠) " دراسة العلاقة بين أداء المستوطنين فى إستصلاح وزراعة الأراضى الجديدة وتطور ظروفهم الحياتية بمحافظة الوادى الجديد" دكتوراه ، قسم الإجتماع الريفى والإرشاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة القاهرة.

هاشم ، سهام أحمد عبد الحميد (٢٠٠٥)" دراسة لبعض المحددات الرئيسية للتنمية الزراعية فى شمال سيناء " ماجستير ، قسم الإقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس.

هدهود ، خالد فرغلى سالم (٢٠٠٠) " التنمية الريفية المتكاملة بشمال سيناء " دكتوراه ، قسم الإقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس.

هيكل ، إيهاب عبد الخالق محمد عبد الحميد (٢٠٠٣) " دراسة لبعض الأثار الإجتماعية والإقتصادية لتطبيق تعديلات قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر لعام ١٩٩٢ دراسة بإحدى قرى محافظة الجيزة" ، ماجستير ، قسم الإجتماع الريفى والإرشاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة القاهرة.

سلامة ، عزت عبد المحسن (٢٠١٦)" القانون الزراعى وحماية البيئة الزراعية " كلية الحقوق ، جامعة عين شمس .

الهنيدى ، عبد اللطيف (٢٠٠١يونيو)" المشروعات والصناعات الصغيرة " مؤتمر التقنيات والبحوث الإجتماعية فى التنمية الريفية ، الجمعية المصرية لعلم الإجتماع الريفى ، كلية الزراعة.

Brojitno-Djajadi (1993) " Internal migration in Indonesia:three essaysion recent migration(1980-1985)", university of Illinois at urbana, champaign.

Frey-william-H(1995) " Immigration and internal migration , flight fromus metropolitan areas : toward a new demographic blkanisation" , car fax publishing co., England .

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

THE EFFECT OF SOME AGRICULTURAL LEGISLATIONS DURING THE 1990s ON SOME ECONOMIC VARIABLES APPLYING TO BEHEIRA GOVERNORATE

Ahmed A. Fathy[(1)]; Mahmoud Mawd[(2)]; Samy Alsaied [(3)] and Ezzat Salama[(4)]

1) Post Gard. Institute of Environmental Studies & Research, Ain Shams University 2) Faculty of Agriculture, Ain Shams University 3) Economic Studies Division, Desert Research Center 4) Faculty of law, Ain Shams University

ABSTRACT

The objectives of the research were determined to identifying some personal , economical and social characteristics of a sample of harmed tenants who were compensated by distributing deserts lands on them before and after enforcing the law 96 at the year 1992 , to show the effects and changes in the distribution of desert lands , To identify the effect of enforcing the law 96 of the year 1992 on the market of agricultural lands and providing opportunities and to identify problems and obstacles which concerning categories of samples residence in the new lands and defining the degree of relation importance of these independent variables in explaining the total variance of obstacles confronting the sample of search "sample" in study population.

El-Behera governorate was chosen as a field scoop because it has the most high level of harmed tenants from enforcing the law 96 of 1992 , from El-Entelake control supervision and two fellow villages

observed by the same critesion which are El-Tabaraney El-Emam Malek villages.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

The community of study reaches 3437 harmed farmers from which 172 random sample represents 5% of total population study was choosen by cluster sample which was the propper statistical analysis for this study.

To achieve the objectives of the study, a questionnaire form was used as a tool for data collection , The most important results were the improvement of the social and economical statues of the sample that live in the desert reclaimed lands , increase of agricultureal land for rent, and the increase of agriculture job opportunities in the study area.

The most important problems that facing the sample study is the absence of the cooperation marketing organizations , the mainipulation of agriculture crops prices by middle man , the lake of funding , the high prices of production , and the instruments needed for production . The results also shows a negative significant relation at 0,01 between the most independent characteristics before and after applying the owner rental law.

The study also recommends, in light of the research results, the need to pay attention to the policy of distributing reclaimed land to the landless rural and Bedouin farmers as well as young graduates, as its impact has been proven in improving the standard of living of the beneficiaries and reviving their economic and social conditions, which results in the success of developmental programs in general.

Also ensures on the provision of cooperative marketing outlets for agricultural crops in the new reclamation areas to limit intermediaries' manipulation of their prices, provide credit and financing facilities as well as provide production requirements at cooperative prices, and provide maintenance workshops for agricultural equipments